

محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار المنعقدة يوم الجمعة 22 جانفي 2021

انعقدت عن بعد الجلسة الثانية لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2020-2023 وذلك يوم الجمعة 22 جانفي 2021 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ المعز الشفرة رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيدات والسادة : حليلة المحجوبي وفضيلة الدراجي نائبتا رئيس الجامعة، أسامة الدشراوي كاتب عام الجامعة، مصطفى بن لطيف عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، محمد الجويني عميد كلية الطب بتونس، نور الدين العمدونني عميد كلية العلوم والرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس، سامية قروي زواوي عميدة كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس، كمال بن سعد مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، محسن الخوني مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، كريم بن سلامة مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، صالح صالح مدير المعهد العالي للإعلامية، عادل المؤذن مدير المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، عماد بن عمار مدير معهد بورقيبة للغات الحية، ألفة بويحي مديرة المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس،

وحضر عن ممثلي الأساتذة والأساتذة المحاضرين السيد شكري حمودة من كلية الطب بتونس والسيدتين أسماء قاتي وسلوى العوادي من كلية العلوم بتونس والسيد نبيل السويبي من المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار.

وحضر عن ممثلي الأساتذة المساعدين: السيد فيتوري الشريف من كلية العلوم الاقتصادية بتونس والسيدة درة تنفوس من المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس والسيد توفيق الجريدي من المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس.

وحضر عن ممثلي الهيئات الاجتماعية والاقتصادية السيد هشام الزغل المدير العام للشركة التونسية للإيجار المالي و"الفاكتورينغ".

واعترض عن التغيب السيدة نسرين الزغلامي مديرة المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار والسيد عصام السلواج مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، والسيد الهاشمي الوزير مدير معهد باستور والسيدة لبنى دربال من المعهد العالي للإعلامية والسيد أنور ونيس من كلية العلوم والرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس.

كما دعي للحضور: السيدة درة عمار مديرة المصالح المشتركة والسيد رمزي بن ثابت رئيس مصلحة الشؤون القانونية والنزاعات والسيد أنيس الوسلاطي رئيس مصلحة ميزانية الجامعة والسيدة أحلام التركي رئيسة مصلحة النشر والتوثيق والأرشيف.

افتتح رئيس الجامعة الاجتماع مرحبا بالحاضرين، ثم ذكر بجدول أعمال الجلسة والمتمثل في:

إ. مناقشة توزيع الاعتمادات المخصصة للجامعة ومؤسساتها لسنة 2021

II. لجنة النظر في ملفات الأساتذة المتميزين

III. متفرقات

1. مناقشة توزيع الاعتمادات المخصصة للجامعة ومؤسساتها لسنة 2021:

لاحظ رئيس الجامعة أن منحة الدولة المخصصة للجامعة ومؤسساتها لسنة 2021 تغيرت على مستوى التأجير العمومي بتخفيض قدره 20 بالمائة مقارنة بالسنة الفارطة ولم تتغير على مستوى وسائل المصالح والتدخل.

وفسح المجال للسيد أنيس الوسلاطي، رئيس مصلحة الميزانية بالجامعة لعرض الاعتمادات المخصصة لميزانيات الجامعة ومؤسساتها وفقا للإجراءات الجديدة، حيث أشار أن التخفيض في اعتمادات التأجير هو إجراء ينسحب على جميع الجامعات وهو يهدف إلى إحكام التصرف في الساعات الإضافية والعرضية وأضاف أن المصالح المالية بالجامعة ستعمل على تنزيل اعتمادات الميزانيات في أنسب الأجل لكي يتسنى للمؤسسات الإيفاء بالتزاماتها.

وفتح رئيس الجامعة المجال للحاضرين لإبداء آرائهم في هذا الخصوص وقد تم تسجيل الملاحظات التالية:

- إمكانية أن يتسبب نقص الاعتمادات المخصصة للتأجير في عجز بعض المؤسسات عن الإيفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة لساعات التدريس التكميلية في عدد من الاختصاصات النادرة.
- ضرورة دعم المؤسسات التي تخلدت بذمتها ديون لخلاص معاليم استهلاك الكهرباء والماء وعقود تسوغ مقر (المعهد العالي للإعلامية) واقتناء معدات تدريس (المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس) ...
- التساؤل حول أبعاد التخفيض في اعتمادات التأجير وتداعيات هذا الإجراء على الجانب الأكاديمي لإطار التدريس، وفي هذا السياق بين رئيس الجامعة أن التمشي في التخفيض لا يمس من قيمة الأكاديميين إنما هو محاولة لتقليل كلفة الساعات الإضافية والحد من اللجوء إليها وتعويضها بعقود تدريس يتم إبرامها مع طلبة الدكتوراه ومع خبراء تدريس في اختصاصات نادرة.
- طلب دعم مشاريع التهيئة على العنوان الثاني لميزانية الجامعة للمؤسسات التالية: المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس وكلية العلوم بتونس والمعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس والمعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس والمعهد العالي للعلوم التمريض بتونس.
- وقد أوضح رئيس الجامعة انه في حال الحاجة إلى الدعم يمكن للمؤسسات الراغبة في ذلك التقدم بمطالبها وستعمل الجامعة على تلبيةها حسب ما هو متوفر لديها من اعتمادات.

II. لجنة النظر في ملفات الأساتذة المتميزين:

ذكر رئيس الجامعة بمقترح لجنة النظر في ملفات الترشح لصفة أستاذ متميز والمتعلق بتعزيز تركيبها بثلاثة أساتذة متميزين ليصبح عدد اعضاءها 8 عوضا عن 5 أعضاء.

وقد تم اقتراح التركيبة المبدئية التالية:

رئيس اللجنة: الأستاذ يوسف بن عثمان (لضمان تواصل العمل وللاستفادة من خبرته في هذا المجال)

- مقرر اللجنة: السيدة فضيلة الدراجي نائبة رئيس الجامعة

- عضوين (2) ممثلين في اختصاص علوم الطب والصحة: اقتراح عضوية السيدة إيناس الحمزاوي أو الإبقاء على

عضوية السيد عبد الرؤوف بن منصور (العلوم الطبية) والسيد الهادي الطرابلسي (علوم الصحة)

عضوين (2) ممثلين في اختصاص العلوم الأساسية وتقنيات المهندس : اقتراح عضوية السيد نور الدين

العمدوني.



عضوين (2) ممثلين في اختصاص الإنسانيات والحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية: اقتراح عضوية السيد شفيق صرصار (حقوق) واقتراح أن يكون العضو الممثل عن اختصاص الاقتصاد مدرّسا قارًا. وقد ناقش الحاضرون هذه المقترحات مبينين الحاجة إلى الاطلاع على تقرير عمل اللجنة للمدة النيابية السابقة ضمانا لحسن تواصل أعمالها مع الأعضاء الجدد. وبعد النقاش وافق الحاضرون على التركيبة المبدئية للجنة في انتظار استكمالها بعضو عن اختصاص الاقتصاد وتأكيد عضوية ممثل الاختصاص الطبي وعضوية الأساتذة المتميزين الممثلين للمجالات الثلاثة المذكورة. كما تم الاتفاق على تنظيم اجتماع عن بعد يوم 29 جانفي 2021 يضم الأعضاء الجدد وأعضاء اللجنة للفترة النيابية السابقة للاطلاع على تقريرها وتوصياتها وللمصادقة على التركيبة الجديدة.

III. متفرقات:

- ممثلو الهيئات العلمية والاقتصادية بمجلس الجامعة:

عرض رئيس الجامعة على الحاضرين تجديد الثقة في عضوية كل من السيد هشام الزغل مدير عام الشركة التونسية للإيجار المالي والسيدة ليلي قلوب خبيرة في إدارة المخاطر كما اقترح عضوية السيد عبد السلام بن عياد وهو رجل أعمال وأحد قدماء طلبة الجامعة. وبعد النقاش وافق الحاضرون على هذا المقترح.

- العودة الجامعية بعد الحجر الصحي الموجه:

أشار رئيس الجامعة أن الوزارة تؤكد ضرورة استئناف عملية تنظيم امتحانات الدورة الرئيسية بداية من يوم الاثنين المقبل وأنها تسعى بالتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير التحاليل السريعة توكيا من تفشي العدوى كما أشار إلى إمكانية تنظيم دورة استثنائية للطلبة الذين ثبتت إصابتهم بالعدوى أو خضعوا لإجراءات الحجر الصحي الإجباري وذلك بعد الحصول على شهادة طبية من مركز صحي عمومي في الغرض. وفي نفس السياق تم اقتراح توفير مستلزمات الحماية الصحية للأعوان الإداريين والمدرسين المعنيين بالامتحانات، كما تم اقتراح مراسلة المراكز الطبية الجامعية لتوفير الإحاطة الطبية اللازمة ومزيد التنسيق مع وزارة الإشراف ووزارة الصحة في الغرض.

- الإعداد للعودة الجامعية 2021-2022 على مستوى عروض التكوين في الشهادات الوطنية لنظام "إمد":

ذُكرت مديرة الشؤون الأكاديمية والشراكة العلمية بما جاء في منشور السيدة وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي عدد 4 لسنة 2021 المؤرخ في 20 جانفي 2021 مشيرة أنه يتعلق بدراسة مطالب تأهيل أو إعادة تأهيل الشهادات الوطنية للإجازة والماجستير التالية دون سواها:

- مشاريع الشهادات المنجزة بالبناء المشترك بين الجامعيين والمهنيين

- مشاريع الشهادات المدرجة في إطار التعاون الدولي

- الشهادات المقترحة من المؤسسات الجديدة التي يرخص لها في انطلاق العمل بداية من العودة الجامعية 2021-2022.

كما أشارت إلى روزنامة انجاز عملية التأهيل وإعادة التأهيل التي تنطلق يوم 22 فيفري 2021 بفتح تطبيقية التأهيل عن بعد وتغلق يوم 19 مارس 2021، ودعت إلى دراسة مشاريع التأهيل وإعادة تأهيل أو حذف



للمسارات المذكورة في المنشور وعرضها على المجالس العلمية لإبداء الرأي فيها قبل إحالتها للنظر في مجلس الجامعة مع ضرورة التقيد بالأجال المنصوص عليها في المنشور.

- متابعة أنشطة مشروع دعم الجودة في التعليم العالي GAGE:

أشارت السيدة حليلة المحجوبي نائبة رئيس الجامعة أنه في إطار أنشطة مشروع دعم الجودة GAGE تم تخصيص اعتمادات لهيئة فضاءات العمل الخاصة بعدد من اللجان الفاعلة في المشروع مثل لجان الجودة واللجان التقنية ولجان الوساطة أو التنسيق وطلبت من الحاضرين ضبط مقررات لإحداث اللجان المذكورة وتخصيص مكتب عمل لكل لجنة أو مكتب يجمع اللجان الثلاثة صلب كل مؤسسة حسب إمكانياتها، وستتولى الجامعة تهيئتها وتجهيزها على ميزانية المشروع.

وأضافت انه سيتم تنظيم دورات تكوين لفائدة أعضاء اللجان المذكورة في مجال الشراءات " passation des marchés" وفي جودة التصرف وفقا للمعايير الدولية Iso 9001 و Iso 27000. كما أشارت إلى وجود اعتمادات مخصصة لهيئة النوادي (حوالي 4 آلاف دينار) وطلبت من المؤسسات بيان حاجياتها في الغرض.

- التطبيقات الالكترونية:

أشار السيد محمد فراح، تقني بالجامعة أنه سيتم تنظيم دورات تكوين لفائدة تقني الجامعة ومؤسساتها حول التطبيقات الالكترونية الجديدة، وبين الحاجة إلى أن تتولى المؤسسات إحالة قوائم اسمية في المعنيين بالعمل على هذه التطبيقات لكي يتسنى للجامعة إعداد روزنامة دورات التكوين لفائدتهم. كما أشار إلى تطبيق الإمضاء الإلكتروني مؤكدا أن كل رئيس مؤسسة معني بتعمير الاستمارة المخصصة للتسجيل في هذه التطبيق للحصول مجانا على الإمضاء الإلكتروني الذي يساعد على تسهيل التصرف في مختلف المجالات الإدارية عن بعد.

ورفعت الجلسة على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

رئيس جامعة تونس المنار


المعز الشفيرة



الكاتب العام للجامعة


أسامة الدشراوي

